**أحدها**: مذهب أبـي عثمان أنه منصوب بالفعل الأول[1]، وكذلك مذهبه في كل مصدر من غير لفظ الفعل. ويرى الصفار أن هذا مذهب فاسد.

**الثاني**: ومنهم من ذهب إلى أن القهقهرى والصماء والقرفصاء منصوبات بأفعال مضمرة من ألفاظها وكأنه قال: رجع فتقهقر القهقرى وتصمم الصماء فقرفص القرفصاء.

**الثالث**: ومنهم من زعم أنها صفات للمصادر وكأنه قال: رجع الرجوع القهقرى، واشتمل الاشتمالة الصماء، وقعد القعود القرفصاء ثم حذف المصدر وناب منابه الوصف فعمل فيه الفعل لما ناب مناب المصوف بخلاف قام وقوفاً لأنه لم ينب قط الوقوف مناب معمول الفعل.

قال الصفار: هذا هو الجمع بين الموضعين، وهذا ينبغي أن ينسب لسيبويه[2].

---

(1) هذا رأي أبـي عثمان في المصدر عموماً فالمصدر الذي هو من لفظ الفعل وهو جار عليه ينصب بذلك الفعل الظاهر عنده. أما المبرد فقال: هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم إنهما نابا عن المصدر الأصلي المحتمل للقليل والكثير.

شرح التصريح 1/328

(2) قال ذلك لأن المبرد وابن خروف نسبا رأيهما الذي طرحناه لسيبويه. والحقيقة أن المصدر في نحو «رجع القهقرى» مصدر مبين للنوع نحو قوله تعالى: ﴿والنازعات غرقا﴾.

انظر الهمع 1/187، والبحر المحيط 8/406

وقد يكون واشتمل الصماء من نيابة الصفة لا من بيان النوع نحو قعد القرفصاء أو رجع القهقرى، ذلك لأن الصماء جارية على موصوف محذوف، والقرفصاء اسم لهذه القعدة المخصوصة والقهقرى نوع من الرجوع.

والسؤال هنا: كيف ينوب مصدر عن مصدر إذا قلنا إن الرجوع ناب عن القهقرى والقعود ناب عن القرفصاء؟ قال شارح التصريح:

حذفت موصوفاتها فإذا قال رجع القهقري فكأنه قال: الرجعة القهقري وإذا قال اشتمل الصماء فكأنه قال الاشتمالة الصماء وإذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء. =